

تعديل نظام
الإستهداف للبطاقة
التموينية

إعداد
لجنة الإستهداف للبطاقة
التموينية



تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية

لجنة إصلاح نظام البطاقة
التموينية
لجنة الاستهداف

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أولاً: المقدمة	
ثانياً: لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية (ولجنة الاستهداف)	
ثالثاً: خلفية نظرية	
رابعاً: خلفية تاريخية: البطاقة التموينية ضرورة أم دائمة؟	
خامساً: حال نظام البطاقة التموينية	
سادساً: الأهمية النسبية لقيمة البطاقة التموينية إلى إجمالي دخل الأسرة	
سابعاً: عبء نظام البطاقة التموينية على الموازنة العامة	
ثامناً: حزمة مقترحة لإصلاح الاستهداف	
• الاستهداف الذاتي	
تاسعاً: معايير الاستهداف	
• الاستهداف الجغرافي: عدم المساس بالريف	
• الاستهداف الواقعي: شمول أسر وليس أفراد	
• السير الوئيد: عدم التوسع في تقليص عدد المشمولين في المدى القصير	
• الربط بنظام الحماية الاجتماعية	
عاشراً: دور المجتمعات المحلية	
حادي عشر: الترويج والمناصرة	
ثاني عشر: تغيير مفهوم البطاقة التموينية	
ثالث عشر: توصيات إضافية	
الهوامش والمصادر	

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
	جدول (1): اللجان الفرعية لإصلاح نظام البطاقة التموينية
	جدول (2): توزيع المستفيدين من نظام البطاقة التموينية (2009)
	جدول (3): سلة السلع الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية
	جدول (4): متوسط الإنفاق الكلي للفرد عام 2007
	جدول (5): مخصصات دعم البطاقة التموينية في الموازنة العامة 2004-2009
	جدول (6): موظفو القطاع العام المشمولون بحجب البطاقة التموينية (تقديرات)
	جدول (7): العاملون في القطاع الخاص المشمولون بحجب البطاقة التموينية
	جدول (8): الفقر في ظل وجود وعدم وجود البطاقة التموينية
	جدول (9): احتمالات الاستهداف: المرحلة الأولى
	جدول (10): السيناريو المرهلي للاستهداف
	الجدول (11): مصفوفة الاستهداف الزمني في ضوء معطيات

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
	شكل (1): نسبة الإنفاق على مواد الحصة التموينية والمواد الأخرى (ريف وحضر)
	شكل (2): نسبة الإنفاق على مواد الحصة التموينية والمواد الأخرى (في الحضر)
	شكل (3): نسبة الإنفاق على مواد الحصة التموينية والمواد الأخرى (في الريف)
	شكل (4): مخصصات دعم البطاقة التموينية 2004-2009 (مليار دينار)
	شكل (5): نسبة الإنفاق على البطاقة والتعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق العام 2004-2009
	شكل (6): أعداد موظفي الدولة حسب الدرجات الوظيفية (2009)
	شكل (7): توزيع الأسر حسب إجابتها عن إمكانية التخلي عن البطاقة التموينية لصالح الفقراء حسب المحافظات (%)
	شكل (8): توزيع آراء الناس بشأن الحاجة إلى البطاقة التموينية
	شكل (9): توزيع آراء الناس بشأن التخلي عن البطاقة التموينية لصالح الفقراء
	شكل (10): توزيع الأسر حسب آرائهم عن حاجة الناس إلى البطاقة التموينية حسب المحافظات
	شكل (11): الفقراء كنسبة من إجمالي سكان المحافظة
	شكل (12): الفقر في ظل نظام البطاقة التموينية
	شكل (13): عملية الربط بين البطاقة والحماية الاجتماعية لاستهداف الفقراء
	شكل (14): هيئة البطاقة التموينية الجديدة

أولاً: المقدمة

تتوافق الديمقراطية والحرية الاقتصادية، بحيث يصعب تصور أحدهما دون الأخرى، فالديمقراطية لا تقبل بغير الحرية الاقتصادية الكاملة للمواطنين في العمل والتنقل والتملك، مثلما لا يقبل المواطنون بغير الحرية السياسية والتعبير الحر عما يريدون، وإدراك راسخ بان العمل في إطار آلية السوق والمنافسة كفيل بزيادة النمو الاقتصادي شريطة أن تعمل الدولة على تطوير وصيانة البنى الأساسية والمادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، لمجتمع يؤمن بالعدالة والمساواة بين جميع أفرادها، ودولة قادرة على حماية حقوق الأفراد وتأمين متطلبات الحد الأدنى من الضمانات والرفاهية الاجتماعية.

جاء تأسيس نظام البطاقة التموينية أداة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الشامل الذي تعرض له البلد عقب أحداث آب/ أغسطس 1990، على الرغم من المشكلات التي اعترضت تنفيذها إلا إنها سرعان ما تحولت إلى اكبر نظام للتوزيع في العالم يحصل من خلاله شعب بأكمله على احتياجاته الأساسية التي كانت عند تطبيق النظام تشكل الأداة التي منعت وقوع مجاعة كبيرة في البلد.

إن التعامل مع مستقبل البطاقة التموينية يجب أن لا يُبنى على الاعتبارات الاقتصادية الصرفة، كما أنه ينبغي أن لا يخضع تماماً للاعتبارات السياسية، لذا فان القرار بشأنها ينبغي أن يُبنى على كلا الاعتبارين الاقتصادي والسياسي مضافاً إليه البعد الاجتماعي المتمثل في دور هذا النظام في مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة. شرع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك الدولي قبل عامين بتنفيذ مشروع تخفيف الفقر في العراق والذي تضمن عدة مراحل:

- انجاز المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق
- قياس خط الفقر
- انجاز دراسة تقييم الفقر
- إعداد إستراتيجية تخفيف الفقر

وقد انتهت المراحل الأربع السابقة بنجاح وتوجت بانجازات وتقارير مهمة، وفرت معلومات وبيانات عن أوضاع الأسرة في العراق وخصائص الفقراء وجغرافية الفقر في البلد. وتوجت جهود اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق بانجاز الإستراتيجية بعد عمل طويل ومتواصل امتد لما يقارب العامين.

ويأتي إصلاح نظام البطاقة التموينية ضمن الجهود الحكومية للإصلاح الاقتصادي الشامل، إلا إن هذا الإصلاح بات مرتبطاً بأوضاع الفقراء في البلد الذين ينبغي أن تزيد عملية الإصلاح الصعوبات بالنسبة إليهم، بل ينبغي أن تعزز مكاسبهم، وتحسن من فرص وصولهم إلى الموارد الاقتصادية والانتفاع من ثمار التنمية تعليمياً أعلى وصحة أوفر ودخلاً أكبر.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد المستهدفين المستحقين فعلاً للبطاقة التموينية، والتعديلات الضرورية في نظام الاستهداف الشامل الحالي ليصبح نصيراً للفقراء ويستبعد أولئك الذين هم ليسوا بحاجة إليها.

ثانياً: لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية (ولجنة الاستهداف)

تشكلت لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية بموجب الأمر الديواني 111 لسنة 2009⁽¹⁾، والتي ضمت إضافة إلى معالي السيد الأمين العام لمجلس الوزراء 19 عضواً من مجلس النواب، ووكلاء وزارات التخطيط والتجارة والعمل، ومستشارين إضافة إلى نواب محافظي بغداد، الانبار وبابل وممثلين عن وزارات التخطيط في إقليم كردستان. وقد عقدت اجتماعات عدة في بغداد واجتماع واحد في عمان لتبادل الآراء وتوزيع المهام، وتقرر بموجب نتائج ورشة عمان التي عقدت يومي 25-26 حزيران (يونيو) 2009، تقرر تشكيل ثلاث لجان فرعية تضم إضافة إلى أعضاء من اللجنة أعلاه خبراء وأكاديميين وممثلين عن بعض الوزارات والمحافظات وهذه

اللجان هي: لجنة الاستهداف، ولجنة إدارة البطاقة ولجنة مكونات البطاقة، لتكون فرق عمل متخصصة لتنفيذ المهام الموكلة إليها في ضوء الشروط المرجعية التي حددتها اللجنة العليا.

جدول (1): اللجان الفرعية لإصلاح نظام البطاقة التموينية

اللجنة	عدد الأعضاء	المهام
لجنة الاستهداف	13	* تحليل الأهمية النسبية لاستهلاك سلع البطاقة حسب مستويات الدخل. * وضع سيناريو التحول من نظام البطاقة التموينية إلى نظام حماية اجتماعية يستهدف الفقراء ضمن خطة خمسية.
لجنة مكونات البطاقة	13	* تحليل بيانات وزارة التجارة حول كلفة كل مادة وسهولة توفيرها ونقلها وخزنها. * تحليل بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق حول مدى استلام مواد الحصة ونوعيتها وكيفية التصرف بها وما تحققه للأسرة من دخل. * الاستفادة من نتائج مسح استطلاع الرأي بشأن آراء الاسر حول السلع التموينية في توجيه سلة الدعم.
لجنة إدارة البطاقة	13	* تحليل الطاقات الخزنية، القدرات الإدارية، قدرات النقل والتوزيع، القدرات التعاقدية والتفاوضية، صلاحيات المحافظات، فحص وضبط النوعية، التقييم والتابعة).. * تحليل التحول نحو اللامركزية. * تحليل اعتماد اللامركزية في بعض الأنشطة المتعلقة بالحصة التموينية والإبقاء على مركزية بعضها.

المصدر: الأمر الديواني رقم 120 لسنة 2009

ثالثاً: خلفية نظرية

من منظور اقتصادي يمكن للحكومة أن تتدخل من أجل تحقيق توزيع أمثل (وليس أعدل)، وغالباً ما تفضل الحكومة ذلك عندما تعتقد إن الاختيارات غير حكيمة، أو أنها ستكون كذلك. ففي الأوقات الاعتيادية تتخذ الحكومة بعض الإجراءات البسيطة التي تكفل ذلك، إلا إنها في أوقات الأزمات تعتمد إلى التدخل بقوة لضبط عملية التوزيع.

وإذا ما كان الاقتصاديون أكثر اهتماماً بطريقة توزيع السلع بين الأفراد، فإنه يمكن تحقيق التوزيع الأمثل للسلع عن طريق منح الأفراد دخلاً يمكنهم من شراء السلع التي يفضلونها طبقاً لأسعار السوق كما تحددها قوى العرض والطلب.

مع ذلك يحتاج الأفراد إلى حد أدنى من الحماية الاجتماعية واستدامة الدخل تتوافق مع مستويات المعيشة ومستوى التنمية الاقتصادية المتحققة في البلد. وهو ما يستلزم تطوير نظام للحماية الاجتماعية يلبي احتياجات كل الناس، وبخاصة النساء والفئات المهمشة.

إن الحماية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة واسعة من البرامج والأدوات المرتبطة والمقدمة من القطاع العام أو القطاع الخاص بهدف توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. وقد ارتبطت الحماية الاجتماعية تاريخياً بمجموعة من الإجراءات التي انتهجتها الدول المتقدمة من أجل حماية أفراد الشعب من الوقوع في دائرة الفقر والحرمان. وتشتمل هذه الإجراءات عادة على قوانين العمل،

وحماية العمال، والإعانات والمنح والتعويضات للعاملين والعاطلين عن العمل. غير إن التوجه الجديد الذي فرضته الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن عمليات الإصلاح الاقتصادي والتكيفات التي أجرتها الدول النامية في اقتصاداتها هو توسع في مفهوم الحماية الاجتماعية بما يتجاوز مفهومي الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي.

رغم إن نظام البطاقة التموينية يمثل شبكة أمان فاعلة، إلا إنها غير كفوءة ومكلفة، ذلك إن إيصال دولار واحد من المواد الغذائية إلى فرد واحد من الفقراء يكلف نحو 6.30 دولار وهي كلفة مرتفعة حسب المقاييس الدولية. وبحسب دراسة للبنك الدولي ثمة ثلاثة جوانب لعدم الكفاءة يعاني منها النظام⁽²⁾:

(1) حيث أن النظام متاح لجميع الأسر دون تمييز بين فقيرها وغنيها، لذا فإن الكلفة أعلى مما في حالة شبكة الأمان المستهدفة للفقراء.

(2) تخلف النظم المحاسبية ونظم الاتصالات والمتابعة واشتمالها على خلل وظيفي بحيث تجعل من الصعب التأكد مما إذا كانت الأسعار المستوفاة مناسبة، وما إذا نفذت العقود، وما إذا كانت هناك ازدواجية في الدفع، وما إذا كانت هناك كميات مناسبة من المواد موجودة حيث يفترض أن تكون، وهذا ما جعل النظام عرضة لحالات الهدر والسرقة والفساد⁽³⁾.

(3) عدم تنافسية عقود توريدات مواد البطاقة التموينية التي تعتمد على مجموعة من شركات القطاع الخاص العراقية والشركات العامة الأمر الذي يؤدي الى تراجع المنافسة والكفاءة تاليا. فضلا عن تهميش القطاع الخاص العراقي وعدم حصوله على الخبرة اللازمة لبناء قدراته نتيجة استبعاده عن المجالات التي تتولاها شركات القطاع العام.

رابعاً: خلفية تاريخية: البطاقة التموينية ضرورة أم دأمة؟

لقد أريد لنظام البطاقة التموينية أن يكون وسيلة آنية لحالة طارئة، لم يدر في خلد صناع القرار آنذاك إنها ستستمر 13 عاماً!. مع ذلك فإن ما شيد على عجلة كان سيشكل نظاما اعتادت الدولة والشعب على إعلان الالتزام به. فمن الطريف أن يجيب غالبية المستطلعين مهما ارتفعت دخولهم أو مكانتهم السياسية أو الاجتماعية بأنهم يستلمون حصصهم مهما كانت تافهة قياساً إلى دخولهم ومراتبهم.

مع ذلك فإن لهذا النظام مزايا عديدة فهو نظام يحقق العدالة المطلقة لأنه يساوي بين جميع العراقيين، غير إن ذلك شكل واحدة من نقاط ضعف النظام، فالمطلوب هنا هو وصول المساعدة إلى من يحتاجها فعلاً، وأن يستثني النظام غير المحتاجين.

تشكل البطاقة التموينية جزءاً مهماً من نفقات الحكومة، وهي من السعة بمكان بحيث باتت توجه حركة أسعار المواد التموينية في السوق، فالقصور في توزيع واحدة أو أكثر من سلع البطاقة ينعكس في صورة ارتفاع دراماتيكي في أسعار تلك السلعة في السوق المحلية. فضلاً عن أن توفر الغذاء في البلد بات يعتمد بشكل كبير على هذا النظام، كما إن التزام الحكومة بتوفير مفرداتها أسهم في خفض أسعار السوق لما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة⁽⁴⁾.

ومنذ سقوط النظام تعالت الأصوات الداعية إلى إصلاح نظام البطاقة التموينية أو إلغائه، وكانت الحجة من وراء ذلك هي العيوب التي شابته النظام، كما إن التكلفة العالية للنظام تحد من إمكانية تطوير الخدمات التعليمية والصحية مع ملاحظة أن حكومة البعث حاولت الربط بين نظام البطاقة والخدمات الصحية عبر تأسيس نظام البطاقة الصحية التي واجهت صعوبات أدت إلى فشلها وإلغاء العمل بها. كما أن هذا النظام بدأ يواجه صعوبات لوجستية في عملية التوزيع وبخاصة في ظل تدهور الوضع الأمني وتعرض أساطيل شاحنات وزارة التجارة لعمليات إرهابية أو أعمال نهب وسلب. كما يشير المنتقدون أن تطبيق هذا النظام أحدث تشوهات في بنية سوق المواد الغذائية، فمن جانب العرض أوجد فائضاً في عرض السلع التي يقدمها نظام البطاقة الأمر الذي أدى إلى

انخفاض أسعارها إلى ما دون سعر الكلفة، وأدى إلى تدهور إنتاجها على المستوى المحلي. ومن جانب الطلب أدى نظام البطاقة إلى انخفاض في الطلب المحلي على السلع الغذائية المنتجة محليا، الأمر الذي أجبر الكثير من الفلاحين على ترك مزارعهم والبحث عن عمل في المدن العراقية الكبرى.

لم تفلح الأصوات الداعية لإصلاح نظام البطاقة أو إلغائه في تقليل إغراء المواطنين تجاه تفضيل نظام البطاقة التموينية، فعقب سقوط حكم البعث طرح البعض استبدال الحصة التموينية ببديل نقدي يقدم إلى الأسر المستفيدة من نظام البطاقة. وقد أثبتت دراسة أجريت عام 2005 إن أكثر من 95 % من الأسر العراقية ترغب في استمرار حصولها على مواد البطاقة التموينية على استبدالها بالنقود⁽⁵⁾.

وفي آب (أغسطس) 2005 شكلت الحكومة لجنة وزارية لبحث موضوع استبدال نظام البطاقة التموينية ببديل نقدي، وقد رفعت اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء الذي وافق على عدد من الإجراءات منها: الشروع في عام 2006 بتطبيق محدود لنظام التحويل النقدي يشمل ثلاث محافظات هي دهوك والمثنى وأجزاء من محافظة صلاح الدين في ظل احتفاظ الأسر بحرية الاختيار بين استمرار الحصول على المواد الغذائية أو استلام البديل النقدي. كما أوصت اللجنة بالتطبيق الدوري لهذا القرار مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثيراته على أسعار السوق واتجاهات تفضيل الأسر لأي من البديلين. ويجادل خبراء البنك الدولي بضرورة تقليص عدد المواد التي توزع من خلال نظام البطاقة التموينية، بالتزامن مع زيادة الكمية الموزعة من مواد أخرى. على أن يجري حذف المواد رخيصة الثمن (أي التي لا تخفض بشكل حاد القدرة الشرائية للأسرة) والمواد غير الأساسية للتغذية الجيدة⁽⁶⁾.

إن طول المدة التي طبق فيها نظام البطاقة التموينية قد رسخ اعتقاد الأسر العراقية بالأهمية الاستثنائية له، وخلق اعتمادا لدى الأسر المتوسطة والفقيرة على مفرداتها، وفي ظل اتساع حجم الفقر في البلد فان التفضيل سيستمر. كما إن الدولة وهي تمتلك موارد هائلة تتأتى من الربيع النفطي قد استحسننت القيام بدور توزيعي يشمل لقمة العيش أيضا. وإذا ما كانت الحكومات التي جاءت بعد سقوط النظام لا تحبذ ذلك، فإنها حاولت التحرر من جزء كبير مما خلفه النظام السابق من تركة كان عليها التعامل معها. ولان القادة العراقيين الحاليين يدركون الأهمية السياسية لنظام البطاقة التموينية فانه من الصعب تصور القيام بتغيير جذري فيها رغم صعوبة إقامة عمل النظام في ظل المشكلات التي سبقت الإشارة إليها. لذا نجد الحكومة الحالية وحتى الحكومتين السابقتين أعلنت التزامها بنظام البطاقة التموينية وأن تراجع اتساق هذا النظام والانتظام الذي طبع عمله طوال السنوات حتى عام 2003، فلم تتخذ إجراءات جديّة لمعالجة تباطؤ توزيع المواد الغذائية، كما أنها لم تفلح طوال السنوات الأربع الماضية في تقديم حصة شهرية كاملة، وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة الفساد في هذا النظام وهياً إمكانية التحايل عليه، وكل ذلك يصب في غير صالح المواطنين الذين يتعرض الأضعف فيهم للاستغلال الأكبر⁽⁷⁾.

خامسا: حال نظام البطاقة التموينية

يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي 2150 سعرة حرارية لكل شخص يوميا⁽⁸⁾، بكلفة رمزية تصل إلى 757 دينار عراقي يدفعها الفرد طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة⁽⁹⁾ (0.64 دولار فقط)، تدار من قبل وزارة التجارة، وتوزع عبر (55580) وكيل هم من أصحاب الدكاكين أو المحلات المنتشرين في كافة أنحاء العراق. ويشير الجدول (2) إلى توزيع المستفيدين من نظام البطاقة التموينية حسب المحافظة لغاية شهر حزيران 2009. فيما يشير الجدول (3) إلى سلة السلع التي يفترض أن يحصل عليها كل مواطن بموجب هذا النظام.

جدول (2): توزيع المستفيدين من نظام البطاقة التموينية (2009)

عدد الوكلاء			متوسط عدد أفراد العائلة	عدد الأفراد			عدد العوائل	المراكز التموينية	المحافظة
المجموع	الطحين	الغذائية		المجموع	أطفال دون عمر سنة	الأفراد			
1858	498	1360	5.6	937986	21290	916696	166660	14	دهوك*
4333	902	3431	4.4	1597074	23972	1573102	363987	32	السليمانية*
3950	1078	2872	4.5	1394090	25571	1368519	307487	31	اربيل*
5565	2779	2786	5.6	3230901	75794	3155107	575983	56	نينوى
1565	383	1182	4.9	1286545	26496	1260049	260922	23	كركوك
2464	731	1733	5.6	1366443	26047	1340396	242434	24	ديالى
2140	553	1587	5.9	1448788	26717	1422071	243876	28	الانبار
13827	5379	8448	5.0	7160101	92472	7067629	1418724	130	بغداد
2543	876	1667	5.3	1719400	33700	1685700	324500	24	بابل
1318	398	920	5.2	999635	18456	981179	192451	12	كربلاء
1820	504	1316	5.6	1155914	24837	1131077	207934	22	واسط
1456	342	1114	5.2	954494	15760	938734	182571	11	صلاح الدين
1321	340	981	5.5	1219270	27168	1192102	222681	20	النجف
1305	321	984	5.3	1119942	24962	1094980	210234	21	القادسية
795	202	593	7.0	717759	16287	701472	103075	18	المنثى
2135	470	1665	6.4	1842674	38299	1804375	286125	25	ذي قار
1292	262	1030	6.7	1010710	20705	990005	151768	22	ميسان
5476	2741	2735	5.8	2477262	41157	2436105	423645	34	البصرة
55580	18891	36689	5.4	31939774	585293	31354481	5933893	547	المجموع

جدول (3): سلة السلع الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية

المادة	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية (غرام)	بروتين (غرام)	عدد السعرات الحرارية
طحين	9	300	32.4	1065
رز	3	100	7.6	363
سكر	2	66.7	-	257
شاي	0.2	6.7	1.4	23
زيوت	1.250	41.7	-	368
بقوليات	0.25	8.3	1.6	29
حليب كبار	0.25	8.3	2.1	42
المجموع	15.95	531.7	45.1	2147
حليب الأطفال	1.8	60	8.5	290

هذا يعني أن كل فرد يحصل على 5.8 دولاراً شهرياً (6840 ديناراً بسعر السوق)، في حين إن التكلفة الإجمالية لإيصالها للمواطن تعادل 25.82 دولار (30467 ديناراً). كلا المبلغين هو مرتفع قياساً على التجارب المشابهة ففي مصر يحصل الأفراد المشمولون بالبطاقة التموينية على دعم سنوي يصل إلى 84 جنيه (16.8 دولار)، أي ما يعادل 7 جنيهات شهرياً (1.4 دولار).

سادساً: الأهمية النسبية لقيمة البطاقة التموينية إلى إجمالي دخل الأسرة

يشكل إنفاق الأسرة العراقية على الغذاء 35.6% من إجمالي إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن الطبيعي أن تزداد الأهمية النسبية تلك عند الأسر ذات الدخل المنخفضة. إذ قدرت النسبة لفئة الدخل الأفقر بحوالي 51% من إجمالي إنفاقها بما قيمته 158 ألف دينار شهرياً.. في حين لا يُشكل إنفاق الأسر الأغنى على الغذاء سوى حوالي 23% بقيمة 667 ألف دينار عراقي.. ويُلاحظ أن قيمة المواد التموينية معبر عنها بأسعار السوق إلى إجمالي دخل الأسرة لا يشكل بالمتوسط سوى 7.7%، في حين تتفق الأسرة ما نسبته 27.9% من إنفاقها على الغذاء من غير الحصة التموينية، أي أن قيمة المواد التموينية تشكل خمس قيمة المواد الغذائية في نمط إنفاق الأسرة العراقية مع اختلاف هذا التناسب باختلاف مستوى الدخل، ففي الوقت الذي تُشكل قيمة المواد التموينية 15.6% من إجمالي الأسر الأفقر، تتخفف هذه النسبة إلى 3.2% فقط للأسر الأغنى.

جدول (4): متوسط الإنفاق الكلي للأسرة ونسب الانفاق على الغذاء لعام 2007 (القيمة بسعر السوق)*

فئات إنفاق الأسرة	الإنفاق الكلي	الإنفاق على	قيمة الحصة	الإنفاق على المواد	نسبة إنفاق	نسبة قيمة الحصة	نسبة الإنفاق على المواد
-------------------	---------------	-------------	------------	--------------------	------------	-----------------	-------------------------

تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية

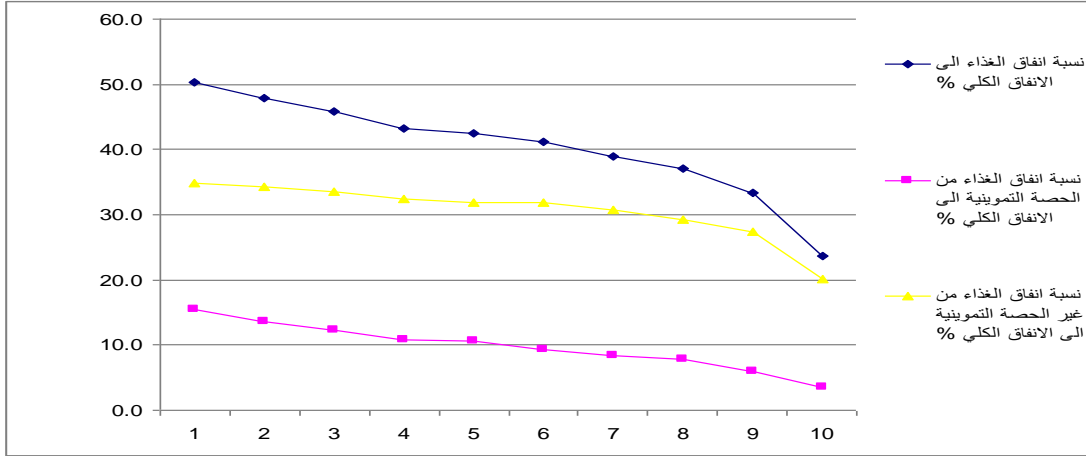
الغذائية عدا الحصة التموينية إلى الإنفاق الكلي %	التموينية إلى الإنفاق الكلي %	الغذاء إلى الإنفاق الكلي %	الغذائية عدا الحصة التموينية (ألف دينار)	التموينية (ألف دينار)	الغذاء(ألف دينار)	(ألف دينار)	
35.0	15.6	50.6	109.6	48.7	158.3	313.1	اقل من 400
34.3	13.7	48.0	155.4	62.1	217.5	453.5	400 اقل من 500
33.6	12.3	45.9	185.5	67.9	253.4	552.8	500 اقل من 600
32.6	10.9	43.4	211.9	70.8	282.7	650.7	600 اقل من 700
31.8	10.6	42.4	237.5	79.1	316.6	746.3	700 اقل من 800
31.9	9.5	41.4	270.5	80.7	351.2	847.8	800 اقل من 900
31.3	8.6	39.9	296.8	82.0	378.8	949.6	900 اقل من 1000
29.9	8.1	37.9	326.5	88.3	414.7	1093.7	1000 اقل من 1200
28.5	6.9	35.4	378.7	91.5	470.2	1330.0	1200 اقل من 1500
25.5	5.4	30.9	438.8	92.5	531.3	1719.0	1500 اقل من 2000
19.5	3.2	22.7	573.1	93.8	666.9	2943.1	2000 فأكثر
27.9	7.7	35.6	279.1	77.1	356.3	1000.8	العراق

المصدر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007.

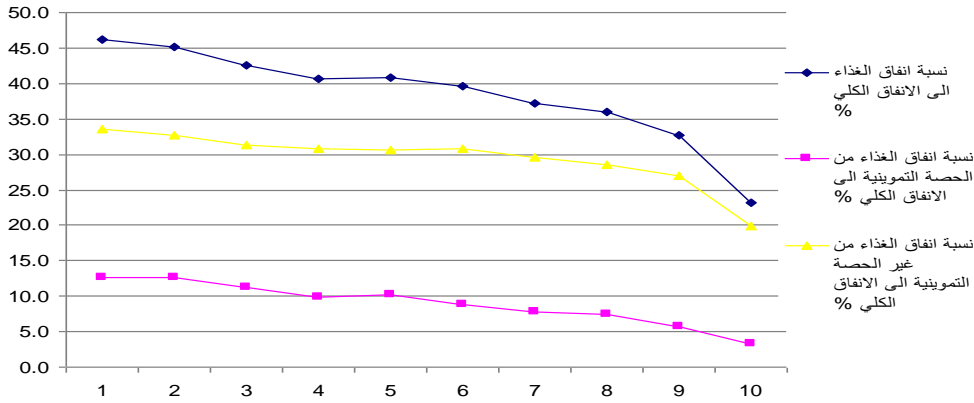
* يقصد بسعر السوق قيمة المواد التموينية بموجب سعر البيع بالاسواق التجارية.

يُشير الشكل (1) إلى تراجع الأهمية النسبية لقيمة البطاقة التموينية إلى إجمالي دخل الأسرة حسب الفئات العشرية (أي كلما تحسّن دخلها).. ويُستدل منه إلى أن 50% من الأسر يقل الإنفاق على مواد الحصة التموينية عن 10% من إجمالي دخلها. ولا يختلف الحال كثيراً في هذا التناسب في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية كما تعرضها الأشكال الواردة فيما يأتي :

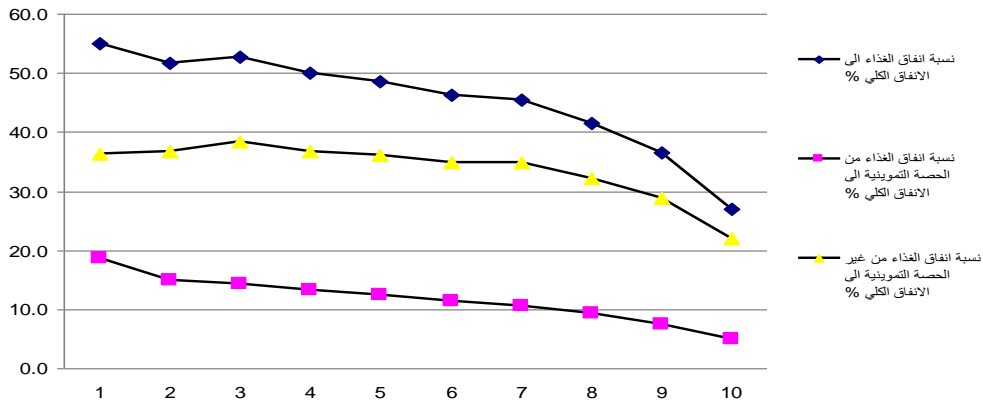
شكل (1): نسبة الإنفاق على مواد الحصة التموينية والمواد الأخرى (ريف وحضر)



شكل (2): نسبة الإنفاق على مواد الحصة التموينية والمواد الأخرى (في الحضر)



شكل (3): نسبة الإنفاق على مواد الحصة التموينية والمواد الأخرى (في الريف)



سابعاً: عبء نظام البطاقة التموينية على الموازنة العامة

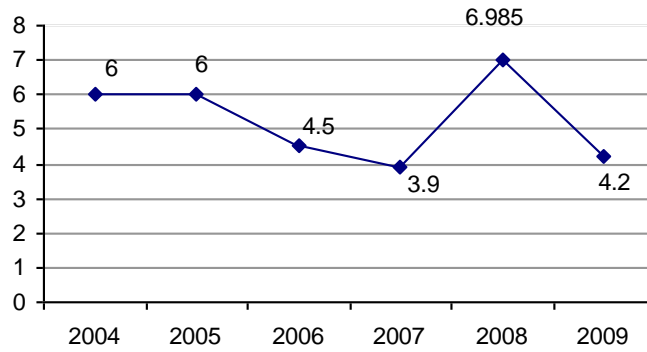
يشكل نظام البطاقة التموينية عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، ورغم انخفاض مخصصاته في كل سنة منذ عام 2004 إلا أنها ما تزال تشكل نسبة تقترب من 7% من إجمالي الإنفاق العام، وهي بذلك تزيد على نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام. وتقترب من نسبة ما ينفق على التعليم (باستثناء عام 2009) كما يتضح من الجدول (5). لذا قررت الحكومة إجراء تعديلات جذرية على هذا النظام، وطبقاً لما جاء في الموازنة

الاتحادية لعام 2009 (المادة -34-أ-) ((على وزير التجارة الاتحادي إعداد خطة خلال خمسين يوماً من تاريخ إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها يتم بموجبها توجيه تخصيصات البطاقة التموينية إلى الطبقات الأكثر حاجة وعدم منحها إلى المواطنين الذين يزيد دخلهم الشهري على مليون ونصف المليون ديناراً عراقياً سواءً من منتسبي الدولة أو منتسبي القطاع الخاص وأصحاب المهن والتجار والصناعيين وغيرهم))⁽¹⁰⁾ وهو ما يعني تعديل نظام الاستهداف العام بما يتوافق مع تحقيق هذه الغاية.

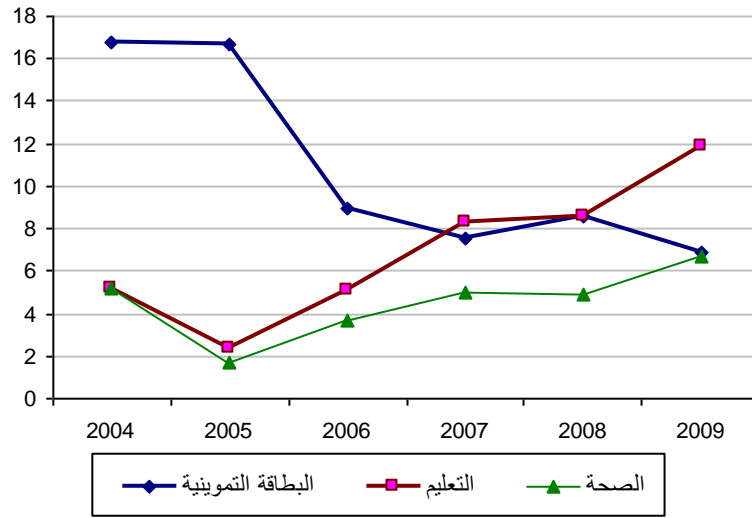
جدول (5): مخصصات دعم البطاقة التموينية في الموازنة العامة 2004-2009

السنة	مقدار دعم البطاقة التموينية	نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام
2004	6.000	16.8	5.2	5.22
2005	6.000	16.7	2.4	1.7
2006	4.500	9	5.1	3.7
2007	3.900	7.5	8.3	5.0
2008	6.985	8.6	8.6	4.9
2009	4.200	6.9	11.9	6.7
متوسط 2004-2009	5.26	10.92	6.91	4.53

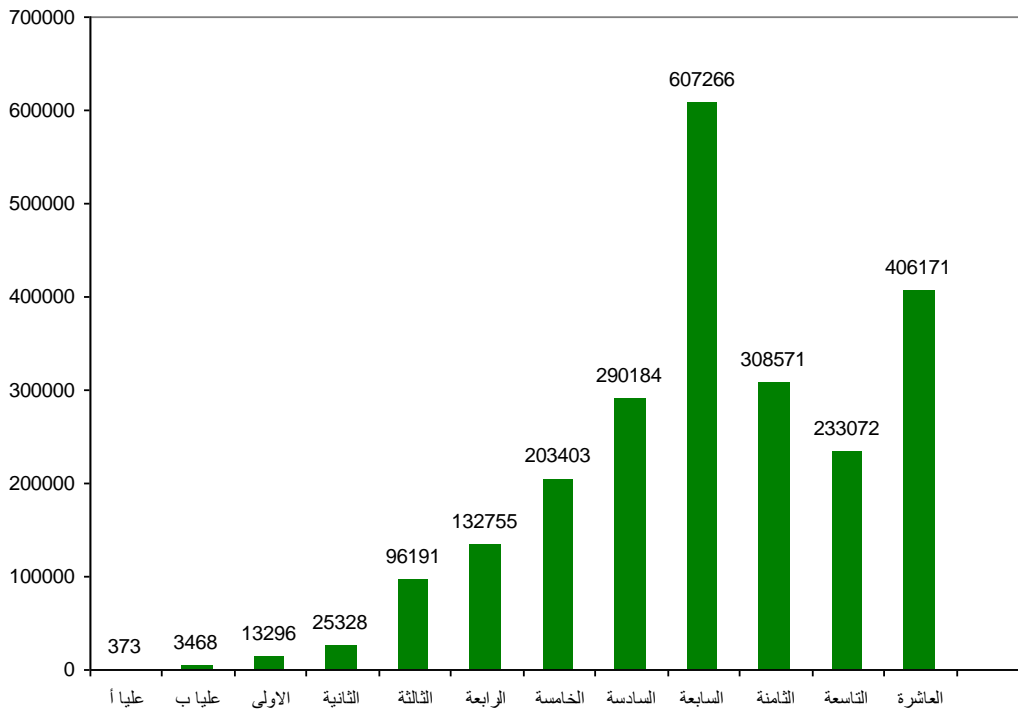
شكل (4): مخصصات دعم البطاقة التموينية 2004-2009 (مليار دينار)



شكل (5): نسبة الإنفاق على البطاقة والتعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق العام 2004-2009



وقد بادرت وزارة التجارة إلى تنفيذ خطة تقضي بالشرع بحجب البطاقة عن الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن 1.5 مليون دينار، مع ذلك فإنه لا يتوقع أن تحقق هذه الخطوة تعديلات ذات دلالة على عملية الاستهداف، إذ يتوقع أن يتم شمول 50 ألف موظف فقط (من الدرجة العليا (أ) وحتى الدرجة الثانية كما مبين بالشكل رقم 6) من أكثر من حوالي 32 مليون فردا يحصلون على الحصة التموينية الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية. وحتى لو افترضنا توسيع الشمول إلى أسر أولئك الموظفين فإن العدد سيرتفع إلى حوالي 270 ألف نسمة فقط بافتراض أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو 5.4 فردا (أنظر الجدول (6)).



شكل (6): أعداد موظفي الدولة حسب الدرجات الوظيفية (2009)

ومع ضآلة عدد المشمولين بالحجب فان وزارة التجارة قدمت بديلين، يقوم الأول على حجب حصة الفرد من بطاقة الأسرة من الموظفين الذين يزيد راتبهم عن (1.5) مليون دينار وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ممن يزيد دخلهم الشهري عن (1.5) مليون دينار⁽¹¹⁾.

أما البديل الثاني فانه يقوم على استبعاد جميع أفراد الأسر للأفراد المشمولين بالبديل الأول. وبالنسبة لبقية المواطنين فنقوم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالاشتراك مع وزارة التجارة بإعداد الإمكانيات والملاكات اللازمة لتوزيع استمارة طلب الشمول بالبطاقة التموينية وفرز المشمولين من غير المشمولين، على أن تبدأ هذه العملية في النصف الثاني من عام 2010 وتستكمل مع نهاية العام نفسه. وعلى أساس نتائج تلك العملية يتخذ قرار بدفع البديل النقدي للمشمولين بالحصة خلال عام 2011 على أساس احتساب كامل مفردات الحصة التموينية وتوزيع المبالغ على مصارف القطاعين العام والخاص لتوزيعها على المواطنين. ويخصص مبلغ إضافي بمقدار 50% من المبلغ المخصص للعوائل المشمولة بالحصة التموينية لغرض توفير المواد الأساسية للمواطنين بسعر الكلفة مضافا إليها النفقات الإدارية وهامش ربح الوكلاء، وذلك لزيادة خيارات آراء للمواطنين، فيما يتولى القطاع الخاص منافسا مع الوزارة (وتحت رقابتها) بتوفير مواد البطاقة الأخرى.

وعلى ما يبدو أن وزارة التجارة لم تفلح حتى الآن (أيلول 2009) في انجاز عملية استهداف موظفي الدولة وما تزال عملية حصرهم عدديا تمهيدا لوقف شمولهم بالحصة التموينية تواجه صعوبات لوجستية مع تأخر الكثير من الوزارات والهيئات في تقديم البيانات المطلوبة. وبطبيعة الحال ستكون الصعوبات اكبر في حالة الانتقال إلى القطاع الخاص بالاعتماد على بيانات النقابات المهنية والاتحادات التجارية والصناعية، اذ تبقى التقديرات متواضعة وغير دقيقة بالنسبة لهذه الفئة (أنظر جدول 7).

جدول (6): موظفو القطاع العام المشمولون بحجب البطاقة التموينية (تقديرات)

نسبة المشمولين الى المجموع	جميع الموظفين في الوزارة		المشمولون بالاستبعاد		الدرجات الوظيفية				
	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	الثانية	الأولى	عليا ب	عليا أ	
5.0	30850	5713	1534	284	146	81	41	16	مجلس النواب (إجمالي)
7.1	4255	788	302	56	12	25	9	10	أ- مجلس النواب
6.6	2473	458	162	30	5	14	7	4	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة
4.0	540	100	22	4	3	1			ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية
4.0	270	50	11	2	2				د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية
4.3	13819	2559	594	110	72	22	14	2	هـ- ديوان الرقابة المالية
4.7	9493	1758	443	82	52	19	11		و- هيئة النزاهة العامة
16.9	3650	676	616	114	22	21	70	1	رئاسة الجمهورية
3.9	143300	26537	5654	1047	658	221	142	26	مجلس الوزراء (إجمالي)
7.1	5108	946	362	67	19	30	15	3	أ- أمانة مجلس الوزراء
3.5	7560	1400	265	49	25	12	10	2	ب- وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني
15.7	3818	707	599	111	20	43	38	10	ج- رئاسة مجلس الوزراء
10.6	2036	377	216	40	11	15	13	1	د- مجلس الأمن الوطني
6.4	923	171	59	11	5	4	1	1	هـ - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة
2.7	28928	5357	788	146	82	45	18	1	و- ديوان الوقف الشيعي
6.5	335	62	22	4	2	1	1		ز- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي

تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية

نسبة المشمولين الى المجموع	جميع الموظفين في الوزارة		المشمولون بالاستبعاد		الدرجات الوظيفية				
	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	الثانية	الأولى	عليا ب	عليا أ	
3.6	58671	10865	2084	386	358	14	10	4	ح- ديوان الوقف السني
14.6	518	96	76	14	12	1	1		ط- مكتب المفتش العام للوقف السني
8.2	529	98	43	8	2	1	4	1	ي- ديوان المسيحيين والطوائف الأخرى
10.3	157	29	16	3	1	1	1		ك- مكتب المفتش العام للطوائف الأخرى
6.5	335	62	22	4	2	1	1		ل- مكتب القائد العام للقوات المسلحة
2.6	30208	5594	788	146	104	20	20	2	م- جهاز المخابرات الوطني العراقي
5.0	540	100	27	5	3	1	1		ن- مديرية نزع السلاح ودمج الميليشيات
11.9	1134	210	135	25	10	7	7	1	ج- الهيئة الوطنية للاستثمار
6.0	2500	463	151	28	2	25	1		ع- كلية الإمام الأعظم
10.1	11529	2135	1161	215	60	47	4	104	الخارجية
2.7	56387	10442	1512	280	225	36	14	5	المالية
0.2	2573505	476575	4639	859	640	201	7	11	الداخلية
3.8	48389	8961	1825	338	304	25	7	2	العمل والشؤون الاجتماعية
1.8	912200	168926	16259	3011	2192	791	24	4	الصحة
0.4	1366211	253002	5287	979	749	152	76	2	الدفاع
0.7	129470	23976	945	175	120	18	18	19	العدل
0.5	2949286	546164	13840	2563	1839	680	40	4	التربية

تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية

نسبة المشمولين الى المجموع	جميع الموظفين في الوزارة		المشمولون بالاستبعاد		الدرجات الوظيفية				
	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	الثانية	الأولى	عليا ب	عليا أ	
2.2	22464	4160	497	92	60	16	10	6	الشباب والرياضة
6.0	9164	1697	545	101	60	25	8	8	التجارة
4.4	24057	4455	1053	195	148	21	20	6	الثقافة
9.5	16454	3047	1566	290	263	10	14	3	النقل
5.6	16664	3086	940	174	141	15	15	3	البلديات والأشغال العامة
3.8	54086	10016	2047	379	336	23	17	3	الإعمار والإسكان
2.9	78791	14591	2306	427	386	26	12	3	الزراعة
4.6	94759	17548	4336	803	674	104	20	5	الموارد المائية
5.5	5378	996	297	55	31	9	10	5	النفط
4.7	12182	2256	572	106	70	8	25	3	التخطيط والتعاون الانمائي
29.5	4028	746	1188	220	62	121	32	5	الصناعة والمعادن
16.9	364921	67578	61684	11423	3843	7254	303	23	التعليم العالي والبحث العلمي
0.9	98766	18290	934	173	103	50	12	8	الكهرباء
4.0	59362	10993	2376	440	316	102	20	2	العلوم والتكنولوجيا
8.0	1685	312	135	25	11	5	4	5	الاتصالات
6.8	8051	1491	545	101	80	12	8	1	البيئة
3.4	4082	756	140	26	13	3	7	3	المهجرين والمهاجرين

نسبة المشمولين الى المجموع	جميع الموظفين في الوزارة		المشمولون بالاستبعاد		الدرجات الوظيفية				
	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	مجموع أفراد الأسرة	الموظفون	الثانية	الأولى	عليا ب	عليا أ	
4.1	6928	1283	281	52	30	11	9	2	حقوق الإنسان
2.5	3328031	616302	82933	15358	11282	3010	996	70	إقليم كردستان
2.1	9567023	1771671	200707	37168	22809	12466	1700	193	مجموع الوزارات
5.7	54729	10135	3132	580	271	197	97	15	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (إجمالي)
0.6	9655	1788	59	11	11				أ- المجالس المحلية في المحافظات
6.8	45074	8347	3073	569	260	197	97	15	ب- الإدارات العامة والمحلية في المحافظات
21.8	39058	7233	8532	1580	193	1	1386		مجلس القضاء الأعلى
1.8	12528421	2320078	229311	42465	25328	13296	3468	373	المجموع العام

(أ) طبقا لبيانات وزارة التجارة فقد بلغ متوسط عدد الأفراد المسجلين في البطاقة التموينية 5.4 فردا ، وهو أدنى بكثير من المتوسط المقدر طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي (6.1 فردا)، ومتوسط حجم الأسرة (6.9 فردا)، وتجنبنا للمبالغة فقد احتسبنا إجمالي عدد أفراد الأسرة بناء على الرقم الأول.

جدول (7): العاملون في القطاع الخاص المشمولون بحجب البطاقة التموينية*

أصحاب المهن	العدد	تقديرات مجموع أفراد الأسر ^(أ)
الأطباء	954	4293
المحامون	1034	4653
الصيدلة	830	3735
المقاولون	4625	20812.5
المهندسون	113	508.5
الوسطاء العقاريون	471	2119.5
المستوردون	2449	11020.5
أصحاب الفنادق	237	1066.5
أصحاب معارض السيارات	143	643.5
أصحاب المعامل	2368	10656
الصاغة	181	814.5
أصحاب النوادي والكازينوهات	20	90
المجموع الكلي	13425	60.412

(أ) طبقا لبيانات وزارة التجارة فقد بلغ متوسط عدد الأفراد المسجلين في البطاقة التموينية 5.4 فردا ، وهو أدنى بكثير من المتوسط المقدر طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي (6.1 فردا)، ومتوسط حجم الأسرة (6.9 فردا)، وتجنبنا للمبالغة فقد احتسبنا إجمالي عدد أفراد الأسرة بناء على الرقم الأول..

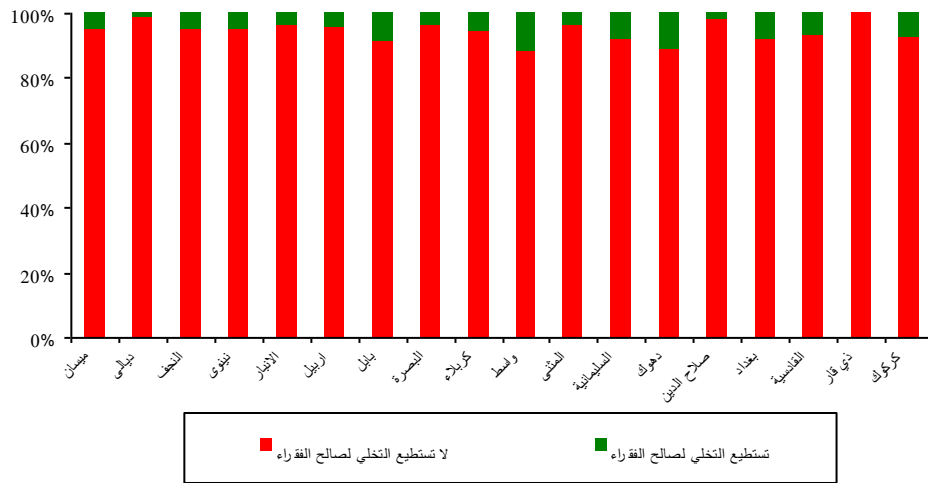
المصدر: سرمد عباس جواد، نظام البطاقة التموينية بين الثبات والإحلال، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، كانون الثاني / 2008، جدول (3)، ص 14

* ينبغي ان يقدم تصنيف بالمهن التي تشكل اساسا للاستبعاد في المرحلتين الاولى والثانية، فان كون رب الاسرة طبيبا او صيدلانيا او مهندسا او وسيطا عقاريا او صاحب فندق او صاحب معرض سيارات او صائغا... تعد اساسا يلغى المعايير الاخرى للاستهداف التي سيجري الحديث عنها لاحقا.

ثامنا: مدى تفاعل الاسر مع خطة الاستهداف:

لقد اقترحت خطة عمل تتضمن حزمة إجراءات منها: إدخال مفهوم الاستهداف، وتقليل عدد المواد في السلة التموينية، وزيادة دور وقدرة القطاع الخاص داخل وخارج نظام البطاقة التموينية، وتحسين إجراءات التوريد والإدارة المالية^(xii). إن إدخال مفهوم الاستهداف عن طريق سحب المزايا من الموظفين الحكوميين الأعلى دخلاً يمكن أن يساعد في ترسيخ فكرة أن نظام التوزيع العام هو شبكة أمان للفقراء. وفي هذا الصدد كشف استطلاع الرأي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات حول إصلاح نظام الحصة التموينية في تموز 2009 إن 94% من الأسر لا يمكنها التخلي عن البطاقة لصالح الفقراء، وكانت النسبة في الحضر 94% وفي الريف 95%، وكانت النسب في المحافظات كلها تفوق الـ 90% باستثناء واسط ودهوك التي بلغت فيها 88%. أما أعلى نسبة فقد كانت في ديالى وذي قار حيث بلغت 99% تليها المثنى وصلاح الدين 98% ثم ميسان والانبار ونيوى 97% فالنجف وأربيل 96%^(xiii).

شكل (7): توزيع الأسر حسب إجابتها عن إمكانية التخلي عن البطاقة التموينية لصالح الفقراء حسب المحافظات (%)



الاستهداف الذاتي

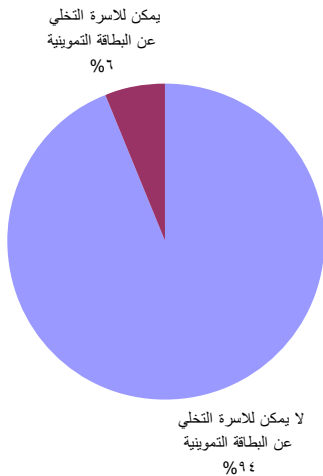
يقوم مفهوم الاستهداف الذاتي على فكرة أن نظام البطاقة التموينية إنما يشكل شبكة أمان اجتماعي للفقراء، لذا فإن الاعتراف بالفقر، والاستغناء عن البطاقة التموينية لصالح الفقراء يمكن أن يعزز القناعة العامة بدور هذا النظام، ويساهمان في إزالة بعض الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح المنشودة.

الاعتراف بالفقر: أنا فقير أريد حصة تموينية
الاعتراف بالغنى: أنا غني لا أريد حصة تموينية
توفير سلع الفقراء

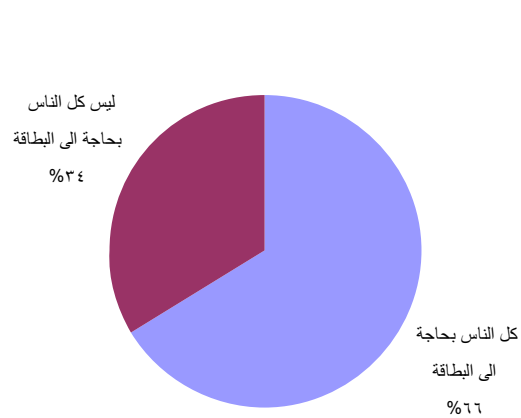
يشكل الاعتراف بحالة الفقر والغنى أساسا مهما في عملية الإصلاح المنشود في إطار مفهوم الاستهداف الذاتي. لان ترسيخ النظرة إلى نظام البطاقة التموينية بوصفه أداة لمساعدة الفقراء هو الغاية النهائية للإصلاح، لذا فان للاعتراف بالفقر أو الغنى توافقا تاما مع تلك الغاية.

ومع إن الاعتراف بحد ذاته لن يكون الفيصل بين الفقراء والأغنياء وذلك بسبب ميل الكثيرين إلى اعتبار أنفسهم فقراء عندما يتعلق الأمر بالبطاقة التموينية كما كشفت عن ذلك نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مؤخرا لأغراض هذه اللجنة. فعندما سئلت الأسر عن حاجة الناس إلى البطاقة التموينية أجاب 34% منهم أن ليس كل الناس بحاجة إليها وهي إشارة واضحة إن ما لا يقل عن ثلث الناس بإمكانهم الاستغناء عن البطاقة، إلا أن 94% من المستطلعة آراؤهم أجابوا أنهم لا يستطيعون التخلي عنها لصالح الفقراء. وهذه المفارقة تقتزن بضعف الوعي حول دور نظام البطاقة التموينية باعتبارها شكل من أشكال الحماية الاجتماعية التي ينبغي أن توجه للمحتاجين لها فعلا. مع تفاوت في هذه النسب على مستوى المحافظات، ومع تغير حجم الأسرة^(xiv).

شكل (9): توزيع آراء الناس بشأن التخلي عن البطاقة التموينية لصالح الفقراء

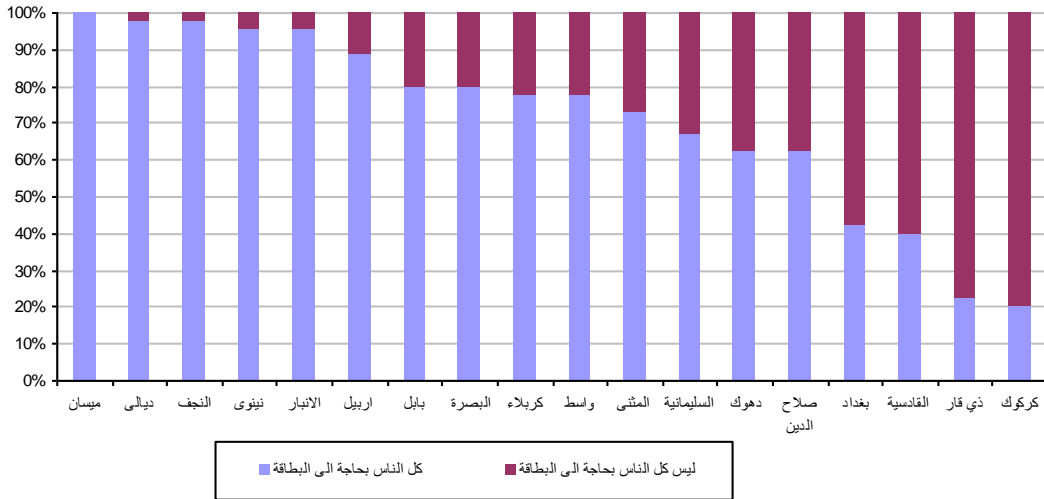


شكل (8): توزيع آراء الناس بشأن الحاجة إلى البطاقة التموينية



شكل (10): توزيع الأسر حسب آرائهم عن حاجة الناس إلى البطاقة التموينية حسب المحافظات

تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية



أما فيما يتصل بتوفير سلع الفقراء فإنه ينبغي أن يعتمد الاستهداف السلي للفقراء، وذلك عبر توفير عدد من السلع المدعومة للفقراء وفي مقدمتها الطحين الذي ينبغي أن يعتبر سلعة شعبية كما كان في السنوات التي سبقت تطبيق نظام البطاقة التموينية، وإن تفرض رقابة على صناعة منتجاته الغذائية لتوفير هذه السلع بشكل مقبول وصحي وبأسعار معتدلة للجميع، وفي مقدمتهم الفقراء. وأن يحظى هذا الجانب برقابة وتوجيه مناسبين.

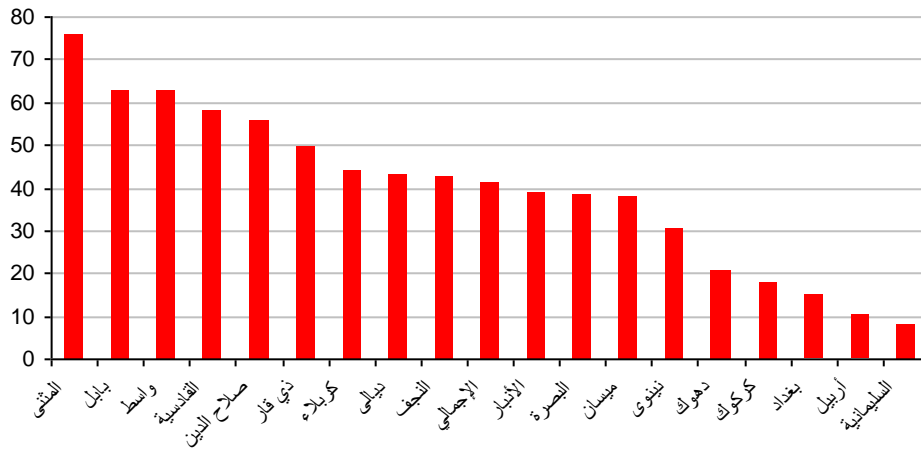
تاسعا: معايير الاستهداف

إن تحقيق الإصلاح المطلوب دون الإضرار بالفئات الفقيرة والمحتاجة يستلزم الالتزام بعدد من المعايير هي:

- الاستهداف الجغرافي: عدم المساس بالريف

إن الأوضاع الصعبة في الريف تفرض عدم المساس به وشمول سكانه بنظام البطاقة التموينية وبخاصة في المراحل الأولى من الإصلاح، فقد كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وتحليل الفقر في العراق كشفا تركزا للفقر في الريف حيث يعيش أكثر من 40% من الفقراء في الريف.

شكل (11): الفقراء كنسبة من إجمالي سكان المحافظة (%)

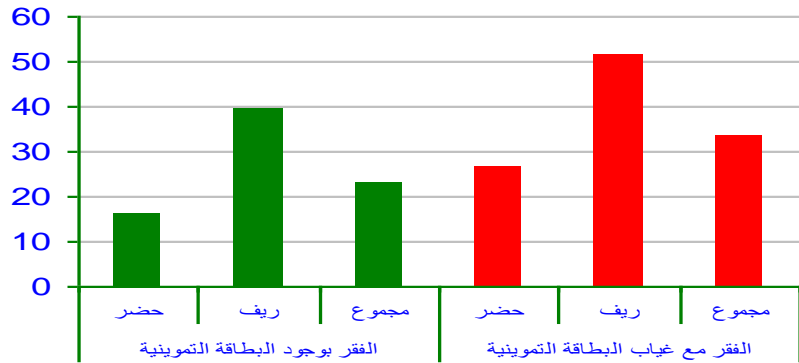


جدول (8): الفقر في ظل وجود وعدم وجود البطاقة التموينية

المحافظة	الفقر بوجود البطاقة التموينية		الفقر مع غياب البطاقة التموينية			الفقر مع غياب البطاقة التموينية عن الحضر فقط		المجموع
	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	ريف	حضر	
دهوك	20.5	5.1	9.3	26.9	8.1	13.3	8.7	11.9
نينوى	28.6	18.5	23	43.5	27.2	34.4	27.2	27.8
السليمانية	7.8	2.2	3.3	9.8	3.2	4.4	3.2	4.1
كركوك	12.5	8.8	9.8	30	18.1	21.4	18.9	17.1
اربيل	10.1	1.9	3.4	15.7	2.9	5.3	2.9	4.3
ديالى	41.4	22.6	33.1	53.5	34.6	45.1	35.8	38.9
الأنبار	38.2	9.2	20.9	51.4	17.8	31.4	18.6	26.5
بغداد	14.9	12.6	12.8	25.4	25.4	25.4	25.6	24.8
بابل	61.3	21.5	41.2	75	34.5	54.6	34.9	48
كربلاء	42.3	34.9	36.9	54.3	40.4	44.1	40.8	41.2
واسط	60.1	21.3	34.8	69.8	31.3	44.6	32.1	41.8
صلاح الدين	55.1	21.5	39.9	64.6	33.5	50.5	33.5	45.3
النجف	40.8	17.4	24.4	54.9	26.5	35	27.6	31.5
القادسية	56.3	21	35	68.7	33.6	47.5	34.3	43
المتن	74.7	22.7	48.8	84.6	36.6	60.7	36.8	55.8
ذي قار	45.5	23.6	32	62.1	35	45.3	35.4	39.3
ميسان	34	19.9	25.3	50.4	36.6	41.9	37.5	36.2
البصرة	35.3	31.3	32.1	48.6	45.2	45.8	45.9	43.9
المجموع	39.3	16.1	22.9	51.7	26.4	33.7	26.7	30.4

مما لا شك فيه إن الرفع التام لنظام البطاقة التموينية عن جميع الأسر سيضر بالفقراء كثيرا، وستتأثر الفئات الهشة- أي القريبة من خط الفقر- بذلك وعندها ستقع في براثن الفقر. وتشير الحسابات المجراة لأغراض هذا التقرير أن رفع مفردات البطاقة التموينية عن جميع الأسر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر على مستوى العراق من حوالي 23% إلى 33.7%، على اعتبار إن الأسر ستفقد جزءاً من دخلها المتاح للاستهلاك الذي يمثل القيمة النقدية لمواد البطاقة التموينية. بينما ستكون نسب الزيادة في الفقر متفاوتة على مستوى المحافظات حيث سيتضاعف عدد الفقراء في كركوك وبغداد (أنظر الجدول (8)). لذا فإن استثناء الريف من الاستهداف له ما يبرره، لأن شمول الريف بالاستهداف يعني أثارا إضافية على الفقراء وتضاعفا في نسبة الفقر في الريف وعموم البلد. وتشير بيانات الجدول (8) إلى إن إبقاء الريف مشمولاً بالبطاقة التموينية يساعد على الحفاظ على مستويات منخفضة للفقر في العراق ستساهم جهود الحكومة في المزيد من خفضها في ظل تبني الحكومة لإستراتيجية تخفيف الفقر وخطة التنمية الوطنية والتزامها بدعم موارد شبكة الحماية الاجتماعية. لا سيما مع السعي لتوزيع مصادر الاقتصاد الوطني، ومن القطاع الزراعي بشكل خاص، وما يتطلب ذلك من حث سكان الريف على عدم الهجرة الى المناطق الحضرية بعد تراجع فرص العمل في الريف .

شكل (12): الفقر في ظل نظام البطاقة التموينية (%)



• الاستهداف الواقعي

تستدعي عملية الإصلاح النظر بواقعية لعملية الشمول أو الاستبعاد من نظام البطاقة التموينية، وطبقاً لحقائق الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق، يعتبر رب الأسرة مسؤولاً عن تأمين احتياجات أسرته، بل إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي لرب الأسرة ينعكس على أفراد أسرته، الذين يلتزم برعايتهم وتأمين أسباب العيش الكريم لهم، بما في ذلك تأمين فرص التعليم والرعاية الصحية وغيرها. بإزاء ذلك، فإن الوضع النسبي لرب الأسرة ينعكس على أفراد أسرته.

من جهة ثانية فإن نظام البطاقة التموينية بصيغته الحالية يغطي جميع أفراد الشعب العراقي دون استثناء، بل إنه يشمل حتى المقيمين في الخارج، فعلى الرغم من التقديرات العالية التي تعطيها المصادر الرسمية وغير الرسمية لأعداد الذين تركوا البلد خلال السنوات الماضية، إلا أننا لا نجد إن ذلك قد انعكس في صورة تراجع في عدد المشمولين بالبطاقة، وحيث إن اعتماد مؤشر الراتب الذي يحصل عليه الموظف في القطاع العام فيصلاً بين أولئك الذين يستبعدون من النظام عن غيرهم، فإن اقتصاره على الأفراد أنفسهم دون أسرهم يشكل خطوة رمزية أكثر من كونه إجراءً واقعياً في ظل المدة الزمنية المتاحة للإصلاح متناسباً مع ضخامة النظام الذي يستفيد منه حالياً 32 مليون شخص.

وعليه تقترح اللجنة اعتماد منهج أكثر واقعية في تحديد المستبعدين من النظام، يقوم على استبعاد الأسر التي تنطبق على معيها سمات معينة. وستوفر المسوحات التي ستجرى مستقبلاً بيانات مهمة عن أوضاع الناس وظروفهم وتقديرات جديدة للفقير وفي مقدمة هذه المسوحات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لعام 2011 (IHSES-2).

• السير الوئيد: عدم التوسع في تقليص عدد المشمولين في المدى القصير

إن ضخامة نظام البطاقة التموينية تجعله مؤثراً على نحو كبير في حركة أسواق السلع الموزعة بموجبه أو حتى تلك التي ترتبط إنتاجها واستهلاكها بوحدة من سلع البطاقة.

إن تطبيق عملية الإصلاح ينبغي أن يجري خلال مدة تتراوح بين 5-7 سنوات مترافقة مع تطبيق إستراتيجية تخفيف الفقر في العراق، وتطبيق خطة التنمية الوطنية لضمان تحمل الفقراء ومحدودي الدخل تكاليف الإصلاح من جهة، وتأمين نمو منصف ومناصر للفقراء من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، فإن النظر إلى الإصلاح ينبغي أن يكون في إطار حزمة الإصلاح الشاملة لنظام البطاقة التموينية بما فيها عمليتي الإدارة واختيار سلة السلع الموزعة، وذلك لترابط أجزاء عملية الإصلاح، ووجود علاقة تأثير متبادلة بينها، فقد يتم تفضيل الإصلاحات الخاصة بسلة السلع قبل توسيع نطاق الاستهداف، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية.

ويعكس الجدول التالي السيناريو المرحلي لعملية الاستهداف المقترحة، ويظهر في الصف الأول منه (عدد الأفراد في الأسرة) حيث سيكون الاستهداف في المرحلة الأولى للأسر التي يبلغ عدد أفرادها 5 أفراد فما دون، ويتم شمول الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 6 أفراد فما دون بالاستهداف بالمرحلة الثانية وهكذا. وبالنسبة للصف الثاني (عدد العاملين في الأسرة) فإنه يشير إلى عدد الأفراد الذين يكسبون دخلاً في الأسرة وارتفاعاً في متوسط دخل أفراد الأسرة (الصف الرابع)، وبالتالي فإنه يعني انخفاض معدل الإعالة وزيادة

دخل الأسرة. ويمكن ان تكون الزيادة في عدد الأطفال دون سن 18 سنة في صالح الأسرة لتأجيل استبعادها من النظام.

أما الصف الثالث فإنه يشير إلى متوسط دخل الأسرة والذي قد يكون مصدره راتباً من عمل فرد أو أكثر في الأسرة في القطاعين العام والخاص.

ويشير الصف الخامس إلى حالة المنزل التي يقصد بها تصنيفاً خماسياً لحالة المنازل في العراق، تتولى وزارة التجارة إعداده بناءً على تصنيف خماسي للمناطق السكنية (ممتاز، جيد، لائق، رديء، رديء جداً) من خلال معايير معينة تشمل المنطقة، نوع البناء، المساحة، ظروف السكن... الخ.

أما الصف السادس فيشير إلى ملكية السيارة التي تعتمد هي الأخرى على تصنيف لحالة السيارة تبعاً للنوع والموديل وفيما إذا كانت للاستخدام العائلي أم أداة للكسب.

وبحسب تصنيفنا لبيئة السكن فإن سكن الأسرة في الريف سيكون شرطاً أساسياً لاستمرار شمولها بنظام البطاقة التموينية، وذلك بسبب هشاشة وضع الريف.

وتشير الصفوف الأخيرة في المراحل (1-3) إلى الأسر التي ستستبعد من نظام البطاقة التموينية وهي أسر تتسم بخصائص معينة: عدد أفراد الأسرة، مستوى دخل معين، وتسكن منزلاً خاصاً (أو مستأجراً بمواصفات ممتازة أو جيدة).

ويقصد بالمؤجلين من المرحلة الأفراد أو الأسر الذين لا يشملون بالاستبعاد ويستمر حصولهم على مفردات البطاقة التموينية، وقد يتم استبعادهم في مرحلة تالية، أو الأفراد والأسر الذين لا تنطبق عليهم معايير المرحلة بشكل تام فيقتضي تأجيل استبعادهم أو عدم استبعادهم.

جدول (10): السيناريو المرحلي للاستهداف

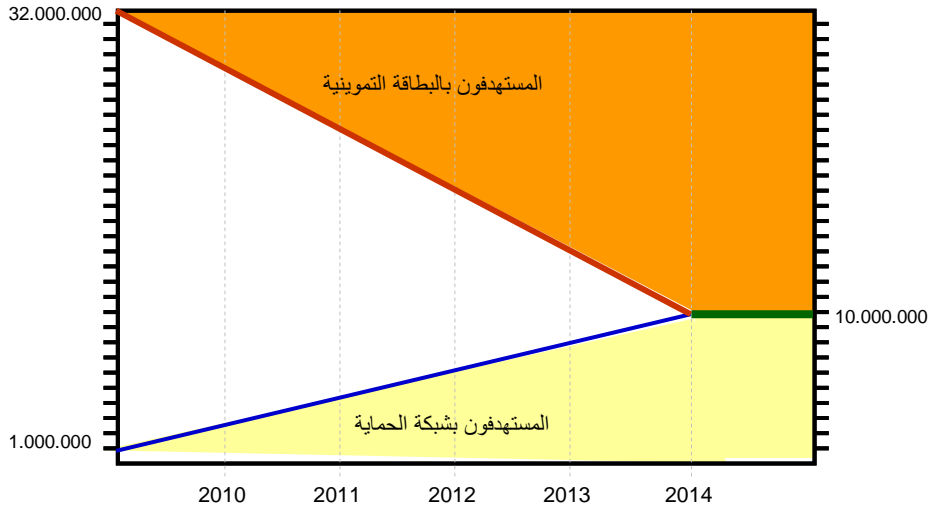
المرحلة الخامسة المشمولون بالبطاقة	المستبعدون من النظام				
	المرحلة الرابعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
10 فأكثر	8	7	6	5	عدد الأفراد في الأسرة
2 فأقل	2	2	1	1	عدد العاملين في الأسرة
ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	متوسط دخل الأسرة (ألف دينار شهريا)
3	3	3	2	2	عدد الاطفال دون سن 18 سنة
76000	10000 0	12200 0	16600 0	260000	متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة (دينار شهريا)
رديء/ رديء جدا	جيد/ لائق	جيد/ لائق	ممتاز/ جيد	ممتاز/ جيد	حالة المنزل
يملك/مؤجر	يملك مع الاهل	ملك/ مع الاهل	دون تحديد	دون تحديد	ملكية السكن
					بيئة السكن (أسرة)
443137	60123 6	67918 3	72995 1	781890	حضر
1149649	0	0	0	0	ريف
1592786	60123 6	67918 3	72995 1	781890	مجموع الأسر
7167537	32466 74	36675 88	39417 35	422220 6	مجموع الأفراد
2832463	53246 3	70000 0	75000 0	850000	المؤجلون من المرحلة (فرد)
10.000.0 00					

• الربط بنظام الحماية الاجتماعية

إن عملية الاستهداف تقابلها عملية أخرى تقوم على أساس ربط الأسر المحتاجة بنظام الحماية الاجتماعية، وذلك لتأمين هذه الأسر وضمان توفر احتياجاتها الأساسية. وطبقا لافتراضات السيناريو الذي تتبناه هذه الدراسة فإنه سيتم شمول جميع الأسر التي تقع تحت خط الفقر، فضلا عن الأسر المحتاجة التي تقع فوق ذلك الخط. يشير الشكل التالي إلى عملية الإحلال التي ينبغي أن تتم بين الاستهداف بنظام البطاقة التموينية، والاستهداف بنظام الحماية الاجتماعية الذي سيتضمن حصول الأسر الفقيرة والمحتاجة على مفردات معززة من المواد التموينية.

إن تعديل نظام الاستهداف وتوجيه جزء من موارد الإنفاق على البطاقة التموينية لتلبية متطلبات الحماية الاجتماعية، والربط العملي بينهما يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة الإنفاق العام، وزيادة نصيب المستهدفين من الإنفاق، كما أنه سيضعف الموارد المخصصة لنظام الحماية الاجتماعية والتي ستعكس إيجابيا على الدخل التي سيحصل عليها الفقراء منها، كما أنه يمكن أن يعزز كلا النظامين، إذ يسمح تدفق المعلومات والبيانات عبرهما إلى تحسن كفاءتهما في استهداف الأسر الفقيرة والمحتاجة.

إن آلية الربط الجديدة تستلزم أن تضع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نظاما فعالا وديناميكيا للتعامل مع نظام الحماية الاجتماعية، وقادر على الارتباط مع نظام البطاقة التموينية.



شكل (13): عملية الربط بين البطاقة والحماية الاجتماعية لاستهداف الفقراء.

الجدول (11): مصفوفة الاستهداف الزمني في ضوء معطيات

الاستهداف	السنة						
<p>إلغاء شمول النظام للأسر التي يزيد دخلها عن حد معين. إيقاف صرف الحصة التموينية عن كل أسرة تضم بين أفرادها أياً من الفئات الآتية بغض النظر عن حجم الدخل وعدد أفراد الأسرة:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. المدراء العامون والدرجات الخاصة فما فوق. 2. من لا تقل رواتبهم الكلية عن راتب مدير عام. 3. من لا تقل دخول أفراد الأسرة (أكثر من فرد) عن الحد المقرر. 4. المقاولون وأصحاب الشركات حتى الصنف السادس. 5. المسجلون باتحادات الغرف التجارية حتى الفئة 2. 6. المسجلون بالاتحادات الصناعية حتى الفئة 3. 7. اتحاد رجال الأعمال. 8. اتحاد نساء الأعمال. 9. الأفراد الذين لديهم تحاسب ضريبي بقيمة 18 مليون دينار. 10. الاسر غير المقيمة في العراق. 	2010						
<p>تطبيق المرحلة الأولى من الاستهداف</p> <table border="1"> <tr> <td>781890</td> <td>مجموع الأسر</td> </tr> <tr> <td>4222206</td> <td>مجموع الأفراد</td> </tr> <tr> <td>850000</td> <td>الأفراد المؤجلون من المرحلة</td> </tr> </table>	781890	مجموع الأسر	4222206	مجموع الأفراد	850000	الأفراد المؤجلون من المرحلة	2011
781890	مجموع الأسر						
4222206	مجموع الأفراد						
850000	الأفراد المؤجلون من المرحلة						
<p>تطبيق المرحلة الثانية من الاستهداف</p> <table border="1"> <tr> <td>729951</td> <td>مجموع الأسر</td> </tr> <tr> <td>3941735</td> <td>مجموع الأفراد</td> </tr> <tr> <td>750000</td> <td>الأفراد المؤجلون من المرحلة</td> </tr> </table>	729951	مجموع الأسر	3941735	مجموع الأفراد	750000	الأفراد المؤجلون من المرحلة	2012
729951	مجموع الأسر						
3941735	مجموع الأفراد						
750000	الأفراد المؤجلون من المرحلة						
<p>تطبيق المرحلة الثالثة من الاستهداف</p> <table border="1"> <tr> <td>679183</td> <td>مجموع الأسر</td> </tr> <tr> <td>3667588</td> <td>مجموع الأفراد</td> </tr> <tr> <td>700000</td> <td>الأفراد المؤجلون من المرحلة</td> </tr> </table>	679183	مجموع الأسر	3667588	مجموع الأفراد	700000	الأفراد المؤجلون من المرحلة	2013
679183	مجموع الأسر						
3667588	مجموع الأفراد						
700000	الأفراد المؤجلون من المرحلة						
<p>تطبيق المرحلة الرابعة من الاستهداف</p>	2014						

	<table border="1"> <tr> <td>601236</td> <td>مجموع الأسر</td> </tr> <tr> <td>3246674</td> <td>مجموع الأفراد</td> </tr> <tr> <td>532463</td> <td>الأفراد المؤجلون من المرحلة</td> </tr> </table>	601236	مجموع الأسر	3246674	مجموع الأفراد	532463	الأفراد المؤجلون من المرحلة			
601236	مجموع الأسر									
3246674	مجموع الأفراد									
532463	الأفراد المؤجلون من المرحلة									
2015	<p>اندماج نظام البطاقة التموينية مع نظام الحماية الاجتماعية الفقراء والمحتاجون المستهدفون بالبطاقة التموينية</p> <table border="1"> <tr> <td>1592786</td> <td>مجموع الأسر</td> </tr> <tr> <td>7167537</td> <td>مجموع الأفراد</td> </tr> <tr> <td>2832463</td> <td>الأفراد المؤجلون من المراحل السابقة</td> </tr> <tr> <td>10.000.000</td> <td></td> </tr> </table>	1592786	مجموع الأسر	7167537	مجموع الأفراد	2832463	الأفراد المؤجلون من المراحل السابقة	10.000.000		
1592786	مجموع الأسر									
7167537	مجموع الأفراد									
2832463	الأفراد المؤجلون من المراحل السابقة									
10.000.000										

عاشرا: دور المجتمعات المحلية

تلعب المجتمعات المحلية دورا مهما في دعم عمليات الإصلاح الاقتصادي والسياسي في أي بلد، لذا فان تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والتنظيمات المهنية والنقابية يعد أمرا مفيدا في دعم الإصلاحات. إن ضمان مناصرة المجتمعات المحلية لعملية الإصلاح أمر ضروري لتكتسب الإصلاحات قبولا اجتماعية، ولضمان تطبيق عملية الاستهداف على نحو أكثر دقة وإنصافا للفقراء. فالمجتمعات المحلية والقادة المحليون هم الأقدر على تحديد الأشخاص الذين هم بحاجة للشمول، كما أنهم يشكلون مثالا يحتذى به من قبل أبناء جماعتهم.

وعلى صعيد ذي صلة، يمكن أن يكون للمجالس البلدية دور في عملية الاستهداف من خلال توفير المعلومات والقيام بالإسناد والمناصرة لعملية الاستهداف.

وعلى وجه التحديد فان استمارة تحديث معلومات الأسرة لأغراض البطاقة التموينية يفترض أن تتضمن المعلومات الواردة في نظام الاستهداف (الجدول (9)) وان يفترن ذلك بمصادقة لجان محلية تحت رقابة المجالس البلدية في كل منطقة. وعليه ينبغي أن تتضمن البطاقة التموينية المعلومات الآتية:

شكل (14): هيئة البطاقة التموينية

عدد أفراد الأسرة	دخول الأسرة	الفئة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
حالة المنزل	ممتاز	جيد	لائق	رديء	رديء جدا		
ملكية السيارة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة		
بيئة السكن	حضر	ريف					

حادي عشر: الترويج والمناصرة

يلعب الإعلام دورا محوريا في عملية الإصلاح، ذلك إن اجتذابه لدعم عملية الإصلاح يعد أمرا ضروريا لضمان حسن تطبيق عملية الاستهداف، والترويج للأفكار والرؤى الداعمة للإصلاحات، لذا فان تبني إستراتيجية إعلام أو تواصل مناسبة يعد مكونا أساسيا من مكونات برنامج الإصلاح.

إن القيام بحملة إعلامية لدعم الإصلاحات وحشد الرأي العام المساند لها يمكن أن يحقق:

- مساهمة أكبر من منظمات المجتمع المدني في مساندة الإصلاحات.
- إيصال الرسالة الصحيحة من وراء عملية الإصلاح وتجنب الرسائل المشوشة للجمهور.
- تحقيق مشاركة أوسع في النقاش حول مستقبل نظام البطاقة التموينية.
- زيادة زخم المعلومات المتوفرة عن عملية الإصلاح.

ثاني عشر: تغيير مفهوم البطاقة التموينية

باتت البطاقة التموينية اليوم وثيقة رسمية تتجاوز في أهميتها في بعض الأحيان شهادة الجنسية العراقية، وحيث يصعب مراجعة أية دائرة رسمية دون التسلح بها فقد خرج دورها عن تحقيق الأمن الغذائي للأسرة إلى أغراض بعيدة تماما تماما، وهو ما رسخ الاعتقاد بأهميتها وضرورتها لكل أسرة، حتى بقطع النظر عن حاجة الأسرة للسلع التي تشتمل عليها.

وحيث إن الإصلاح المطلوب يشمل النظام بالكامل، فانه ينبغي إحداث تبدل جوهري في مفهوم ومضمون البطاقة التموينية نفسها، وذلك لإضعاف أهميتها في الذهن العامة، وإنهاء الاعتماد عليها بوصفها وثيقة ثبوتية في الدوائر والمؤسسات الحكومية، وان ينحصر دورها إلى ما يراد لها أن تكون. لذا تم وضع بعض المقترحات حول وثيقة البطاقة نفسها يمكن إجمالها بالآتي:

- عدم اعتمادها وثيقة رسمية في دوائر ومؤسسات الدولة باستثناء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- ربطها بقاعدة بيانات مناسبة لتوفير المعلومات عن خصائص الأسر الفقيرة والأسر المشمولة بالحماية الاجتماعية.
- تعديل هيئتها العامة لتستوعب بعض البيانات والمعلومات التي تصف استحقاق الأسرة لمفرداتها والمعلومات المطلوبة (كما ورد في الفقرة السابقة).

ثالث عشر: توصيات إضافية

مما لا شك فيه أن طبيعة الدراسة وهيكلتها تستبعد أن تنتهي بخاتمة أو توصيات، لأنها في الحقيقة عبارة عن حزمة واحدة للإصلاح، أو توصيات بالإصلاحات التي يمكن اعتمادها لتعديل نظام البطاقة التموينية. مع ذلك فقد وجدت اللجنة ضرورة وضع عدد من التوصيات الإضافية منها:

1. وضع آلية للربط بين شبكة الحماية الاجتماعية ونظام البطاقة التموينية من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مسندة بقاعدة بيانات مناسبة وفعالة.
2. توفير عدد من السلع المدعومة للفقراء وفي مقدمتها الطحين الذي ينبغي أن يعتبر سلعة شعبية كما كان في السنوات التي سبقت تطبيق نظام البطاقة التموينية، وان تفرض رقابة على صناعة منتجاته

- الغذائية لتوفير هذه السلع بشكل مقبول وصحي وبأسعار معتدلة للجميع، وفي مقدمتهم الفقراء. وأن يحظى هذا الجانب برقابة وتوجيه مناسبين.
3. قيام وزارة الصحة بتقديم بيانات شهرية عن المتوفين لإيقاف صرف الحصاة التموينية عنهم.
 4. قيام وزارة الداخلية بتزويد وزارة التجارة بالبيانات عن المسافرين خارج الوطن والذين مضى على سفرهم أكثر من ثلاثة أشهر ليتم حجب الحصاة التموينية عنهم.
 5. قيام الاتحادات الصناعية والتجارية والمهنية بإنشاء قاعدة بيانات لأغراض الاستهداف بنظام البطاقة التموينية.

الهوامش والمصادر

- ¹ جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة شؤون اللجان، الأمر الديواني 111 لسنة 2009، العدد ش ل/ت/ ديواني في 7/15/2009
- ² البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دائرة الشرق الأوسط، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، البنك الدولي، ص4
- ³ طبقا لبيانات هيئة النزاهة جاء ترتيب وزارة التجارة سادسا من حيث عدد الاخبار التي وردت بشأن حصول انتهاكات، وعاشرا بالنسبة للاخبار الواردة في المحافظات، وقد أحيل 99 من تلك القضايا إلى المحاكم عام 2008.
- انظر: جمهورية العراق، هيئة النزاهة، التقرير السنوي 2008، مطابع ديوان الوقف السني، بغداد، (د.ت)
- ⁴ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وآخرون، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2008، ص17
- ⁵ برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ص34
- ⁶ انظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول: التقرير التحليلي، ص190
- ⁷ حسن لطيف كاظم الزبيدي، نظام البطاقة التموينية: 95% من العراقيين يريدونها (<http://www.niqash.org/content.php?contentTypeID=28&id=2006&lang=1>)
- ⁸ كانت تعادل هذه السعرات حوالي 60 % من السعرات اللازمة للفرد طبقا لتقديرات عام 2006، انخفضت إلى 51% عام 2007.
- ⁹ يتباين متوسط كلفة الحصة التموينية بين المحافظات إذ يرتفع في ميسان إلى 1073 دينار، وينخفض في كركوك إلى 444 دينار، كما انه يتناسب عكسيا مع حجم الأسرة، فيرتفع إلى 1148 دينارا بالنسبة للأسر التي يبلغ حجم أفرادها (1-2)، وينخفض إلى 619 دينارا بالنسبة للأسر التي يبلغ عدد أفرادها 13 فردا فأكثر، وهو أمر قد يعود إلى انخفاض أجور النقل بالنسبة للفرد.
- انظر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2007، جدول 7-5، ص456-457
- ¹⁰ قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2009، الوقائع العراقية، العدد (4117) في 13 نيسان 2009، ص14
- ¹¹ وزارة التجارة، خطة وزارة التجارة لتوجيه تخصيصات البطاقة التموينية للفئات الأكثر حاجة.
- ^{xii} البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دائرة الشرق الأوسط، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، ص9
- ^{xiii} الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة إحصاء إقليم كردستان، تقرير استطلاع الرأي بشأن إصلاح نظام الحصة التموينية 2009، تموز 2009، ص13
- ^{xiv} المصدر السابق نفسه، ص 11-12